

Distr.: General
8 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٤**

موجز

وفقاً لما ورد من توقعات في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤، من المتوقع أن يتعزز الاقتصاد العالمي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على الرغم من أن مسار النمو على الصعيد العالمي، استناداً لأحدث ما استجد من معلومات، أدنى بقدر طفيف من التوقعات السابقة. فالاقتصادات المتقدمة النمو ستواصل انتعاشها، ولكن التوقعات المعدلة لنمو الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تنحو صوب الانخفاض لأسباب تعود أساساً إلى تدهور الظروف الاقتصادية أو السياسية في عدد من بلدان المجموعتين الأخيرتين.

ويحدد هذا التقرير عدداً من المخاطر وحالات عدم اليقين إزاء الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الآثار الدولية غير المباشرة الناجمة عما تزمع البلدان الرئيسية ذات الاقتصادات المتقدمة النمو إجراء مستقبلاً من تقليص في تدابير التخفيف من القيود النقدية؛ وعن مكانم الضعف التي تعترى الاقتصادات الناشئة في الخارج والداخل على حد سواء؛ وأوجه الهشاشة

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

** تتضمن هذه الوثيقة تحديثاً لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.C.2)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210514 200514 14-03657 (A)



المتبقية في منطقة اليورو؛ وعدم قدرة العديد من البلدان المتقدمة النمو على تحمّل نفقات المالية العامة لأمد أطول؛ والمخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية.

ويدعو هذا التقرير بعد تقييمه للتحديات السياسة العامة التي تواجهها مجموعات مختلفة من الاقتصادات في المجال النقدي ومجال المالية العامة، ولأحدث ما استجد من تطورات في السياسات التجارية والسياسات الرامية إلى تعزيز نمو العمالة، إلى تعزيز أنشطة تنسيق السياسات على الصعيد الدولي دعماً لحصول انتعاش قوي في الناتج وفي فرص العمل وكذا في التعاون المتعلق بالإصلاحات المالية على الصعيد الدولي وتوفير ما يكفي من موارد لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً.

اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

آفاق النمو العالمي

١ - من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً بوتيرة سريعة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بنسبتين مستكملتين قدرهما، على التوالي ٢,٨ في المائة و ٣,٢ في المائة (انظر الجدول)، وهو نمو أدنى بقدر طفيف من التوقعات الواردة في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤^(١) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢ - وقد جرى تخفيض توقعات النمو بالنسبة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أساساً، نظراً لتدهور الأوضاع إلى حد ما في عدد من البلدان في هاتين المجموعتين. وستواصل البلدان النامية الإسهام بنسبة كبيرة في النمو على الصعيد العالمي بفضل المعدل الذي يتوقع أن تحققه في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والبالغ ٤,٧ في المائة و ٥,١ في المائة تبعاً. غير أن مسار هذا النمو هو أدنى بنقطتين مئويتين من المسار الذي سجلته البلدان النامية عدداً من السنوات قبل حدوث الأزمة المالية العالمية. على أن تعديل توقعات نمو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باتجاه الأدنى أكثر حدة من ذلك. وعلى نحو ما أثبتته الاضطرابان الماليان الأخيران اللذان وقعا في منتصف عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، فإن عدداً من البلدان النامية تتأثر ليس فقط بالتداعيات الدولية غير المباشرة الناجمة عن التعديلات التي تدخلها البلدان الرئيسية المتقدمة النمو على السياسات النقدية، بل أيضاً بعدد كبير إلى حد ما من الصعوبات الخاصة بكل بلد، بما في ذلك الاختلالات الهيكلية، واختناقات الهياكل الأساسية، وزيادة المخاطر المالية، وعدم اتساق إدارة الاقتصاد الكلي، والتوترات السياسية.

٣ - ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة بنحو نقطة مئوية واحدة عن السنتين السابقتين. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١١، استوت جميع البلدان الرئيسية ذات الاقتصادات المتقدمة النمو في أمريكا الشمالية وأوروبا والبلدان المتقدمة النمو في آسيا، على نفس المسار نحو المزيد من النمو، حيث إن من المأمول أن يشكل ذلك حلقة حميدة نحو تعزيز الانتعاش. ومع ذلك فبعد أن ظلت هذه الاقتصادات تتخبط مدة خمس سنوات في أعقاب الأزمة المالية، فإن معدلات النمو المتوقعة هذه غير كافية لتعويض النواتج وفرص العمل الضائعة في معظم تلك الاقتصادات. فهي لا تزال تواجه عدداً من التحديات،

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.C.2.

بما في ذلك أوجه الهشاشة المتبقية في منطقة اليورو، وارتفاع معدلات البطالة في بعضها، وعدم قدرتها على تحمل نفقات المالية العامة لأمد أطول.

الجدول ١

نمو الناتج العالمي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

تغير التوقعات عن توقعات كانون الثاني/يناير ٢٠١٤					
٢٠١٢	٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٤ ^(ب)	٢٠١٥ ^(ب)	٢٠١٤	٢٠١٥
٢,٣	٢,٢	٢,٨	٣,٢	-٠,٢	-٠,١
١,٣	١,١	٢,٠	٢,٤	٠,١	صفر
٢,٨	١,٩	٢,٥	٣,٢	صفر	صفر
١,٤	١,٥	١,٤	٠,٩	-٠,١	-٠,٣
-٠,٤	٠,١	١,٦	١,٩	٠,٢	صفر
-٠,٥	صفر	١,٥	١,٨	٠,١	صفر
٠,٦	١,١	٢,٤	٢,٩	٠,٣	٠,٢
-٠,٧	-٠,٤	١,٢	١,٦	٠,١	صفر
١,٨	١,٤	٢,٣	٢,٣	-٠,٣	-٠,٦
٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٦	-٠,٥	-٠,٣
٣,٢	٢,٠	١,٦	٢,٣	-١,٧	-١,٧
-٠,٩	١,٩	٢,٠	٣,١	-٠,٦	صفر
٣,٤	٢,٠	١,٦	٢,٣	-١,٨	-١,٨
٣,٤	١,٣	١,٠	١,٥	-١,٩	-٢,١
٤,٧	٤,٦	٤,٧	٥,١	-٠,٤	-٠,٢
٥,٧	٣,٧	٤,٢	٥,١	-٠,٥	٠,١
٧,٢	٢,١	٢,٤	٤,٢	-٠,٩	-٠,١
٥,٨	٦,٠	٦,٥	٦,٦	٠,١	٠,٢
٥,٨	٣,٢	٤,٥	٤,١	-٠,٣	صفر
٦,٦	٦,٥	٧,٠	٧,١	٠,١	٠,٣
٣,٥	٣,١	٣,٦	٤,٤	-٠,٦	صفر
٥,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٨	-٠,١	-٠,٢
٥,٩	٦,٠	٦,٠	٦,٠	-٠,١	-٠,١
العالم					
الاقتصادات المتقدمة النمو					
الولايات المتحدة الأمريكية					
اليابان					
الاتحاد الأوروبي					
أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر					
أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد					
منطقة اليورو					
البلدان الأوروبية الأخرى					
البلدان المتقدمة النمو الأخرى					
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية					
جنوب شرق أوروبا					
رابطة الدول المستقلة وجورجيا					
الاتحاد الروسي					
الاقتصادات النامية					
أفريقيا					
شمال أفريقيا					
شرق أفريقيا					
وسط أفريقيا					
غرب أفريقيا					
الجنوب الأفريقي					
شرق وجنوب آسيا					
شرق آسيا					

تغير التوقعات عن توقعات كانون الثاني/يناير ٢٠١٤						
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥ (ب)	٢٠١٤ (ب)	٢٠١٣ (أ)	٢٠١٢	
٠,٢-	٠,٢-	٧,١	٧,٣	٧,٧	٧,٧	الصين
صفر	صفر	٥,١	٤,٦	٣,٩	٣,٤	جنوب آسيا
٠,٢-	٠,٣-	٥,٥	٥,٠	٤,٨	٤,٧	الهند
٠,٤	٠,٨-	٤,٤	٣,٦	٣,٨	٣,٨	غرب آسيا
٠,٧-	١,٠-	٣,٤	٢,٦	٢,٧	٣,٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,١-	١,٣-	٣,٠	٢,١	٣,٢	٢,٥	أمريكا الجنوبية
١,٤-	١,٣-	٢,٨	١,٧	٢,٣	٠,٩	البرازيل
صفر	٠,٧-	٤,٢	٣,٣	١,٦	٤,٠	المكسيك وأمريكا الوسطى
٠,١-	٠,٣	٣,٧	٣,٦	٢,٩	٢,٨	البحر الكاريبي
٠,٢	٠,١-	٥,٩	٥,٦	٥,٣	٤,٨	أقل البلدان نمواً
						بنود تذكيرية
٠,١-	٠,٦-	٥,١	٤,١	٢,٥	٢,٥	التجارة العالمية (ج)
٠,٢-	٠,٢-	٣,٨	٣,٤	٢,٩	٣,١	نمو الناتج العالمي مع معاملات الترجيح المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تقديرات جزئية.

(ب) توقعات تستند جزئياً إلى مشروع لينك (LINK).

(ج) تشمل السلع والخدمات.

اتجاهات العمالة

٤ - يقدّر نمو العمالة على الصعيد العالمي بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٣^(٢)، وهي وتيرة نمو مماثلة لما كانت عليه في عام ٢٠١٢، لكنها أبطأ بكثير من معدل ١,٧ في المائة المسجل في سنوات ما قبل الأزمة. ونتيجة لذلك، اتسعت الفجوة في فرص العمل على الصعيد العالمي (وهي قائمة على مقارنة العدد الحالي لفرص العمل الموجودة بعددها الذي كان سيتحقق بالنظر إلى الاتجاه الذي كان سائداً قبل الأزمة) لتصل إلى ٦٢ مليون فرصة عمل في عام ٢٠١٣. ولم يطرأ أي تغيير أيضاً على معدل البطالة على الصعيد العالمي إذ ظل

(٢) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2014: Risks of a Jobless Recovery?* (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤).

في ٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ولا يزال تصاعد معدل البطالة الطويلة الأمد مستمرا في البلدان المتقدمة النمو، مما قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة الهيكلية عما كانت عليه. وتواجه البلدان النامية كافة تحدياً رئيسياً يتمثل في مستوى العمالة غير النظامية التي بلغت، في المتوسط، نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع أن يستمر نمو العمالة على الصعيد العالمي ببطء.

آفاق التضخم

٥ - من المتوقع أن يزيد متوسط معدل التضخم على الصعيد العالمي زيادة طفيفة من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وهي ثالث أدنى نسبة منذ عام ٢٠٠٠. غير أن الاتجاهات تختلف على الصعيد دون الإقليمي. ففي حين يُتوقع أن يرتفع متوسط معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة النمو من ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ بسبب ارتفاع معدله في اليابان عما كان عليه، فإن معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي سينخفض بالفعل من ١,٥ في المائة إلى ١,١ في المائة بسبب الفجوة الكبيرة في الناتج وضعف الانتعاش وقوة العملات الإقليمية، حيث يشكل الاتجاه نحو الانكماش خطراً بالتراجع في بعض البلدان الأوروبية. وبالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن متوسط معدل التضخم في رابطة الدول المستقلة سيزيد ويعوّض بالكامل الهبوط بنقطتين مئويتين تقريباً في معدل التضخم في بلدان جنوب شرق أوروبا. وسيظل متوسط التضخم في الاقتصادات النامية مستقراً نسبياً. وفي حين سيتراجع التضخم بقدر طفيف في أفريقيا وغربي آسيا، فإن من المتوقع تسجيل انخفاض أشد حدة في جنوب آسيا، لأسباب تعود أساساً إلى تراجع معدل التضخم في الهند وجمهورية إيران الإسلامية. وعلى النقيض من ذلك، ستسجل منطقة شرق آسيا زيادة طفيفة في معدل التضخم. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تظل معدلات التضخم مستقرة شيئاً ما، مع الاستثناء الملحوظ المتمثل في الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

أسعار السلع الأساسية

٦ - ستظل أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي في مستويات مرتفعة بالمعايير التاريخية، ولكنها ستواجه ضغطاً نحو الانخفاض وتبايناً كبيراً بتباين السلع الأساسية. فمن المتوقع أن ينخفض سعر نفط خام البرنت من ١٠٨ دولارات للبرميل الواحد في عام ٢٠١٣ إلى ما متوسطه ١٠٥ دولارات للبرميل الواحد في عام ٢٠١٤. وإذا ما تباطأ انتعاش الطلب العالمي عما كان متوقعاً، فقد تسجل أسعار النفط هبوطاً أشد مما كان مقدراً.

وإذا ما حدثت اضطرابات في جانب العرض في ليبيا أو العراق أو نيجيريا أو بلدان أخرى مصدرة للنفط، فقد ترتفع أسعار النفط عن المستوى المتوقع. ومن المتوقع أيضا أن تتراجع أسعار المنتجات الزراعية في عام ٢٠١٤، على الرغم من انتعاش الطلب العالمي عليها، بما أن ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية نسبياً في السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة المساحات المزروعة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ازدهار المحاصيل في عام ٢٠١٣ إلى تحسن ملحوظ في المخزون على الصعيد العالمي. ومع أن التوترات الجيوسياسية المحيطة بأوكرانيا والطقس الجاف في بعض البلدان الزراعية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، قد أثارت القلق بشأن أسعار الأغذية الزراعية، فمن المرجح أن تظل الأسعار في مستويات أدنى مما كانت عليه في عام ٢٠١٣ بالنظر إلى أهمية المخزون وتوقع جني محاصيل وفيرة في عام ٢٠١٤، ولا سيما الحبوب. ومن المتوقع أيضا أن تتراجع أسعار فول الصويا، إذ من المنتظر أن يرتفع إنتاجه على الصعيد العالمي إلى مستويات قياسية في عام ٢٠١٤. وبعد تراجع كبير في عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تستقر أسعار المعادن والفلزات في عام ٢٠١٤، قبل أن تزيد زيادة طفيفة في عام ٢٠١٥ بسبب زيادة الطلب العالمي عليها ونقص العرض في بعض الأسواق.

تدفقات التجارة الدولية

٧ - كان نمو التجارة العالمية راكدا في الربع الأول من عام ٢٠١٤. غير أنه من المتوقع تسجيل بعض التحسن التدريجي خلال السنة نظرا لاستمرار زيادة الطلب تدريجيا على الواردات في البلدان الرئيسية المتقدمة النمو. فمن المتوقع أن تنمو الصادرات الحقيقية بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، أي بسرعة تساوي سرعة نموها في عام ٢٠١٣، ولكنه معدل لا يزال أدنى من الاتجاه الذي كان سائدا قبل الأزمة وهو ضعف نمو الناتج على الصعيد العالمي. ومن المتوقع استمرار التحسن حتى عام ٢٠١٥، بارتفاع نسبة الصادرات إلى ١,٥ في المائة. وقد عُدلت التوقعات الخاصة بعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نحو الانخفاض بقدر طفيف نظرا لتعديل معدلات نمو الناتج باتجاه الانخفاض في اليابان وعدد من المناطق النامية. وقد أدت اختلالات الاقتصاد الكلي والاختلالات المالية في الآونة الأخيرة في عدد من البلدان النامية، وكذا القلق من تباطؤ النمو في اقتصادات ناشئة كبيرة، إلى تضائل التوقعات الخاصة بالتجارة، ولا سيما بالنسبة إلى مصدري السلع الأساسية الأولية. ويتواصل نمو تجارة الخدمات بقدر أقوى من تجارة البضائع، على الرغم من أن وتيرة ذلك النمو لا تزال أبطأ مما كانت عليه في سنوات ما قبل الأزمة. وبلغت صادرات الخدمات التجارية على الصعيد

العالمي ٤,٦ تريليونات دولار في عام ٢٠١٣^(٣)، بمعدل نمو قدره ٥,٥ في المائة، بينما سجلت صادرات الخدمات على الصعيد العالمي، وفقا للتقديرات الأولية المشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، نموا بنسبة ٦ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠١٢.

تدفقات رؤوس الأموال الدولية

٨ - نظرا لقيام المصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة بتخفيض حجم مشترياته الشهرية من الأصول تدريجيا، شهدت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضا ملحوظا في تدفقات رؤوس الأموال إليها في عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤ وهي لا تزال عرضة للتغيرات المفاجئة في المواقف إزاء السوق المالية. غير أن حلقة ذلك في أوائل عام ٢٠١٤ اختلقت عن تلك التي سادت في منتصف عام ٢٠١٣ في عدد من الجوانب. أولا لم يكن التغيير المفاجئ في المواقف إزاء السوق نابعا حصريا من حدوث تحول في الآراء إزاء اتجاه سياسة المصرف الاحتياطي الاتحادي بل من جملة عوامل، من بينها المخاوف من تباطؤ أكبر مما هو متوقع في الاقتصادات الناشئة. ثانيا، اقتصرَت عمليات البيع في الآونة الأخيرة لأصول الأسواق الناشئة على الأسهم أساساً، مما يعكس اللجوء إلى اختيار الاستثمار المأمون، مع تراجع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة على الأمد الطويل. ثالثا، كان أحدث تصحيح للسوق أصغر حجماً وأقصر مدة، بحيث تعامل المستثمرون بقدر أكبر من التمييز فيما بين الاقتصادات الناشئة. ونجت بعض البلدان التي تكبدت أشد الأضرار في عام ٢٠١٣، مثل الهند وإندونيسيا، من الاضطرابات التي حدثت في أوائل عام ٢٠١٤، عقب تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. ومنذ ذلك الحين، هدأت الأسواق المالية العالمية واستقر تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصادات الناشئة. ومن المتوقع أن تسترد تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الناشئة انتعاشها ببطء من المستويات التي شوهدت في الأرباع الأخيرة، وذلك تمهيدا مع توقّع انتعاش النمو على الصعيد العالمي. غير أن حالات عدم اليقين ومخاطر الهبوط الكبيرة تنبع من تفاعل التصورات المتعلقة باتجاه التشدد الذي يتبعه المصرف الاحتياطي الاتحادي ومكامن الضعف التي تنفرد بها بعض الأسواق الناشئة.

أسعار الصرف

٩ - أدى إعلان المصرف الاحتياطي الاتحادي وتفعيله لتخفيض مستوى التيسير الكمي منذ منتصف عام ٢٠١٣ إلى انخفاض حاد في قيمة العديد من العملات مقابل دولار

(٣) منظمة التجارة العالمية، البيان الصحفي رقم ٧٢١ الصادر في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

الولايات المتحدة، مع أن بعض هذه الانخفاضات في القيمة قد مثلت عكس اتجاه الزيادة التي طرأت في السنوات السابقة. وفي أوروبا الغربية، أدى تضائل الحوافز المقدمة من عمليات إعادة التمويل في الأجل الطويل وعدم اتخاذ البنك المركزي الأوروبي لتدابير أخرى للتخفيف المالي، رغم ضعف النشاط الاقتصادي، إلى حدوث ضغط تصاعدي على العملة. وسجل اليورو في منتصف عام ٢٠١٢ ارتفاعاً كبيراً من قيمة منخفضة قدرها ١,٢٠ مقابل الدولار، ويسجل حالياً قيمة تقل قليلاً عن ١,٤٠. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأخذ بتدابير جديدة للتيسير الكمي في اليابان أثناء عام ٢٠١٣ قد أحدث انخفاضاً كبيراً في قيمة الين مقابل جميع العملات الرئيسية. وفي الصين، استمر الريميني في تسجيل ارتفاع تدريجي مقابل الدولار في عام ٢٠١٣، غير أن هذا الاتجاه التصاعدي توقف فجأة في أول شهرين من عام ٢٠١٤، بينما انعكس اتجاه سعر الصرف وشهد أكبر انخفاض في قيمته خلال السنوات الأخيرة. ويبين ذلك في المقام الأول الجهود التي يبذلها مصرف الصين الشعبي لتغيير اتجاه الرهانات الأحادية على ارتفاع قيمة الريميني السائد في السوق. وقد سجلت قيمة عملات العديد من الاقتصادات الناشئة انخفاضاً حاداً مقابل الدولار في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، إلا أن بعضها تمكن من الاستقرار في وقت مبكر من عام ٢٠١٤.

الاختلالات العالمية

١٠ - واصلت الاختلالات العالمية، أي اختلالات الحسابات الجارية في مختلف الاقتصادات الرئيسية، تراجعها في السنوات القليلة الماضية مسجلة أدنى مستوى وصلت إليه على مدى عقد من الزمن بالمقارنة مع الناتج الإجمالي العالمي، ومن المتوقع أن تبقى عند مستوى معتدل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومع أن الولايات المتحدة لم تزال أكبر الاقتصادات التي تعاني من عجز، فإنه من المتوقع أن يصل عجزها الخارجي إلى نسبة تناهز ٢,٢ في المائة (من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٤، ليسجل بذلك انخفاضاً كبيراً من الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٦ ألا وهي ٦ في المائة. ومن ناحية أخرى، تقلص إجمالي الفائض الخارجي للصين واليابان ولجموعة البلدان المصدرة للوقود تبعاً لذلك. ومن المتوقع أن تسجل الصين، على سبيل المثال، فائضاً تزيد نسبته قليلاً عن ٢ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو انخفاض حاد من معدل مرتفع قدره ١٠ في المائة كان قد سجل في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن ينخفض فائض اليابان إلى أقل من ١ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، فقد ازداد الفائض في منطقة اليورو ككل ليسجل نسبة تقارب ٢,٩ في المائة، وذلك بتحقيق ألمانيا فائضاً قدره ٧ في المائة. ولا تزال هناك فوائض كبيرة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط، حيث بلغ معدلها نحو ١٦ في المائة في المملكة العربية السعودية، بل وسجلت معدلات

تفوق ذلك في بعض البلدان الأخرى المصدرة للنفط. ومع أن تسوية بعض اختلالات الاقتصادات الرئيسية تعكس بعض التحسن في الهيكل المحلي غير المتوازن لهذه الاقتصادات، فإن الجوانب الأخرى للتسوية تعكس تعديلاً دورياً يتمثل في تقلص الطلب الخارجي من البلدان التي لديها عجز لا في تعزيز الطلب الخارجي من البلدان التي لديها فائض.

التوقعات الاقتصادية حسب المناطق

الاقتصادات المتقدمة النمو

١١ - في الولايات المتحدة، ضعف بشكل ملحوظ زخم النمو الذي تحقق في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ولا سيما في الربع الأول من عام ٢٠١٤، ويعود ذلك أساساً إلى سوء الأحوال الجوية، لكن من المتوقع أن يتحسن النمو في المستقبل. ومن المنتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلي ٢,٥ و ٣,٢ في المائة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. ومن المرتقب أن يزداد الاستهلاك الخاص واستثمار المؤسسات التجارية على السواء بوتيرة أقوى مما كانت عليه في السنتين الماضيتين، مع مواصلة التحسن في سوق العمل وقطاع الإسكان. ومن المتوقع أن تبقى السياسة النقدية تيسيرية للغاية أثناء عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٥، مع أن سياسة المالية العامة ستصبح أقل تقييداً مما كانت عليه في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تتحسن الظروف الخارجية لاقتصاد الولايات المتحدة ولكن بشكل طفيف فقط، ذلك لأنه من المتوقع أن يبقى الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين ضعيفاً نسبياً.

١٢ - وإثر تسجيل نمو بلغت نسبته ٢ في المائة في عام ٢٠١٣، بات من المرتقب أن يضعف الاقتصاد الكندي بشكل طفيف في عام ٢٠١٤ ليسجل معدل نمو قدره ١,٩ في المائة، ولكن هذا النمو سيتسارع ليصل إلى معدل قدره ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد توقف التوظيف وتراجع استهلاك الأسر المعيشية. ومن المنتظر أيضاً أن يكون لإحداث تخفيض في الموجودات أثر سلبي نوعاً ما على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن المرتقب أن يتواصل الانتكاس الدوري في بناء المساكن خلال عام ٢٠١٤ وأن يصبح نمو الإنفاق الحكومي كذلك محدوداً. ومن الناحية الإيجابية، سيقدم التعزيز المتوقع في اقتصاد الولايات المتحدة بعض الدعم للصادرات الكندية.

١٣ - وقد نما الاقتصاد الياباني بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن ينمو بنسبتي ١,٤ و ٠,٩ في المائة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. وقد دعمت حزمة الحوافز المالية التي قدمت في عام ٢٠١٣ عملية النمو، إلا أنه من المتوقع أن تتضاءل تدريجياً.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وبالتواكب مع الزيادة التي طرأت على ضريبة المبيعات، ضخت الحكومة المزيد من النفقات عبر ميزانية تكملية، غير أن حجم هذه النفقات لا يكفي تماماً لمقابلة الأثر السلبي الذي تحدثه الضرائب العالية. وقد خفضت السياسات النقدية غير التقليدية التي طبقت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ من قيمة عائدات الأوراق المالية الطويلة الأجل ووجهت توقعات التضخم نحو مستوى أعلى، حسبما كان مزمعاً. وأدت أيضاً إلى انخفاض هام في قيمة الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مما أعطى زخماً إضافياً للتضخم الكلي. غير أن نمو الأجور كان محدوداً، وربما لا يقدم الدعم الكافي لإبقاء معدلات التضخم قريبة من الهدف المتمثل في النسبة ٢ في المائة. ولم يحدث تخفيض قيمة الين حتى الآن أثراً يذكر على إنعاش الصادرات. ومع أن الانتعاش في سوق العمل كان بطيئاً، فقد ساهمت شيخوخة السكان في إبقاء معدل البطالة في حالة تراجع بطيء.

١٤ - وخرجت أوروبا الغربية من حالة الركود في الربع الثاني من عام ٢٠١٣. وفي بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وبنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد خفت كثيراً حدة التوترات المالية في المنطقة واستعيدت الثقة منذ أن أعلن البنك المركزي الأوروبي في آب/أغسطس ٢٠١٢ عن مرفقه للعمليات النقدية الفورية. وقلت كثافة برامج التقشف المالي وبات إصلاح الميزانية العمومية أقل تعطيلاً للأنشطة رغم استمراره. وما زال الانتعاش ضعيفاً، مع بقاء الناتج المحلي الإجمالي دون المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وقد أدى الركود الكبير في المنطقة، الذي اقترن ببطء النمو وقوة العملات وتراجع أسعار السلع الأساسية، إلى انخفاض شديد في معدلات التضخم، وبلوغ مرحلة تبعث على القلق من احتمال حدوث انكماش. وضعف الانتعاش هو أيضاً عامل رئيسي من العوامل التي كانت وراء حالة البطالة المزمنة. وقد بلغ معدل البطالة في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ١١,١ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع ألا يستقر إلا في عام ٢٠١٤، قبل أن ينخفض إلى النسبة ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وهذا المعدل يخفي تباينات هائلة في جميع أنحاء المنطقة، حيث يتوقع ألا تتجاوز نسبة البطالة في ألمانيا ٥,٥ في المائة بينما ستبلغ ٢٥,٩ في المائة في إسبانيا.

١٥ - ويحقق الانتعاش في الدول الجديدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استقراراً بفضل تعزيز نشاط دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، وحدوث نهوض متواضع في الطلب المحلي، وتخفيف ثقل المالية العامة وتحسن دورة المخزون. ومن المتوقع أن تسجل جميع البلدان في المنطقة نمواً إيجابياً في عام ٢٠١٤، باستثناء كرواتيا. ومن المرتقب أن يزداد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء الجدد بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، وبنسبة ٢,٩ في

المائة في عام ٢٠١٥. وما زالت الأسر المعيشية مثقلة بالديون المقيمة بالعملات الأجنبية وتواصل الاستغناء عن الاقتراض، على أن تخفيض معدل التضخم وتدعيم الأجور الفعلية من شأنهما أن يعززا من إنفاقها. ورغم أن الاقتصادات ما زالت تعمل بأقل من طاقتها الكاملة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال مخيباً للآمال، فمن شأن الاستثمار أن ينتعش بالتدريج بفضل تعزيز الثقة في الأعمال التجارية واستيعاب أموال الاتحاد الأوروبي. ولم يزل التضخم في العديد من الدول الأعضاء الجدد يسجل في بداية عام ٢٠١٤ معدلات متدنية لم يشهدها التاريخ، ومن شأنه أن يبقى في الأرقام الأحادية الدنيا. وقد شهدت ظروف سوق العمل تحسناً طفيفاً في أوائل عام ٢٠١٤، رغم أن الحالة تختلف من بلد لآخر.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٦ - ما فتئت منطقة رابطة الدول المستقلة تواجه ظروفاً دولية مشوبة بالتحدي، وبالإضافة إلى ذلك، تواجه بلدان عديدة تحديات ومخاطر على الصعيد المحلي. وقد شهد عدد من الاقتصادات الكبيرة رابطة الدول المستقلة ركوداً في أوائل عام ٢٠١٤. وقد كان النمو في الاتحاد الروسي، الذي له أثر شديد على المنطقة، مخيباً للآمال بالفعل في عام ٢٠١٣ وأدى النزاع حول شبه جزيرة القرم واحتمال تعرض قطاعات واسعة من الاقتصاد الروسي لعقوبات اقتصادية إلى تدفق كبير لرأس المال نحو الخارج وزيادة إضعاف العمل التجاري وثقة المستهلك. وسيزيد في الحد من الاستثمار الخاص تراجع قيمة العملة في أوائل عام ٢٠١٤ بالإضافة إلى التضخم، وتقويض الاستهلاك الخاص، والارتفاع الناتج عن ذلك في أسعار الفائدة. وفي عام ٢٠١٤، من المتوقع أن يسجل النمو في الاتحاد الروسي معدلات منخفضة جداً رغم الإنفاق على عدد من مشاريع الهياكل الأساسية من المالية العامة. وفي عام ٢٠١٤، من المتوقع أن يتقلص اقتصاد أوكرانيا بسبب الأزمة السياسية وضعف الاستهلاك الخاص والاضطرابات في التدفقات التجارية وتخفيض نفقات المالية العامة. ومن المتوقع أيضاً أن يطرأ انخفاض على النمو في بيلاروس، التي باتت معرضة بشدة للتجارة مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يتواصل التوسع الاقتصادي في اقتصادات آسيا الوسطى بفضل تصدير السلع الأساسية. وفي كازاخستان، من شأن ارتفاع نسبة الإنفاق من المالية العامة، الذي يرمي إلى تعويض أثر تخفيض قيمة العملة على استهلاك الأسر المعيشية وتحسن القدرة التنافسية، أن يحافظ على الزخم الاقتصادي. ومن المحتمل أن يتسارع معدل التضخم في منطقة رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠١٤. وسيسهم ضعف العملات في كازاخستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا في التضخم الناجم عن عوامل خارجية، بينما يبقى التضخم في بلدان آسيا الوسطى المصدرة للطاقة مرتفعاً بسبب تدفقات

القطع الأجنبي والإنفاق العام المستمر. وفيما يتعلق بالاقتصادات ذات الدخل المنخفض في رابطة الدول المستقلة، مثل أرمينيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان ومولدوفا، فإنه من المحتمل أن يؤثر ضعف العملة الروسية وتخفيض قيمة العملة في كازاخستان تأثيراً سلبياً على قيمة التحويلات المالية المرسلة من العمال المهاجرين إلى أوطانهم، مما يقيد الاستهلاك الخاص وربما يحد من النمو. ومن شأن إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية في عام ٢٠١٥ في أن يساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية داخل الإقليم. ومن المتوقع أن تنخفض القيمة الإجمالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في رابطة الدول المستقلة وجورجيا من ٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، وأن تتحسن تحسناً طفيفاً لا تتعدى نسبته ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٧ - وقد ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في جنوب شرق أوروبا بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع أن النمو لا يزال عرضة لمخاطر عديدة، فمن المتوقع أن يتسارع ليسجل نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٤ ونسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥، إلى جانب استرداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الطلب المحلي. ومن شأن ارتفاع معدل النمو إلى ٣ في المائة أن يمثل تطوراً إيجابياً، إلا أن هذه النسبة ما زالت دون مستويات النمو السابقة للأزمة ولا تكفي لتلبية الاحتياجات الهيكلية للمنطقة في مجال إعادة التصنيع، والتعامل مع ارتفاع نسب مشاركة القوة العاملة وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة، ولا سيما في أوساط الشباب. ولا تزال المنطقة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية حالات العجز الكبير في الحسابات الجارية، وتواجه مشكلة سداد ديون القطاع الخاص، والقروض التي استلقتها من مؤسسات متعددة أطراف. وقد يثير الحصول على تمويل خارجي تحديات بسبب تلاشي اهتمام المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة.

الاقتصادات النامية

١٨ - ستظل أفريقيا تشهد هذا العام زخماً في النمو بنسبة ٤,٢ في المائة، رغم أن المشاكل السياسية في عدد من البلدان قد أدت إلى إعادة النظر في تلك النسبة بالمقارنة مع التوقعات السابقة. ففي ليبيا، مثلاً، ستمثل عمليات تعطيل إنتاج النفط وصادراته عائقاً رئيسياً أمام النمو وسبباً كامناً وراء انخفاض معدل النمو لشمال أفريقيا بما يقل كثيراً عن المعدل الذي كان متوقعاً في السابق. وستطرأ زيادة أكثر حدة في النمو في وسط أفريقيا، مع أن هذه الزيادة تعزى بدرجة كبيرة إلى آثار التضخم السلبية من العام الفائت وتخفي استمرار وضع سياسي خطير في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام ٢٠١٥، ستتسارع وتيرة النمو الإجمالي لتصل إلى ٥,١ في المائة، وذلك بسبب طفرة حدثت في شمال أفريقيا في ضوء انتعاش

صادرات النفط في ليبيا وتحقيق نمو أقوى من ذي قبل في جنوب أفريقيا يركز إلى ثبات الطلب على الصادرات وزيادة الاستهلاك والاستثمار. وسيواصل التضخم الكلي الانخفاض من ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك إما إلى ثبات أسعار السلع الأساسية وإما إلى انخفاضها. ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات في الأسعار في مختلف الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية قد أسهمت أيضا في تخفيض قيمة العملات، مما يعوض بعض الانخفاض في التضخم. أما على صعيد المالية العامة، فستمارس تغييرات أسعار السلع الأساسية الضغط على الإيرادات الضريبية في الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية، وذلك في وقت أعاقته فيه تقلبات الدعم الخارجي للميزانية النمو في بعض البلدان. وتم تشديد السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات الأفريقية، وهو اتجاه سيستمر حتى عام ٢٠١٥ إما بسبب ارتفاع معدل التضخم في بلدان مثل نيجيريا وإما بسبب انخفاض قيمة العملات في عدد من البلدان الأخرى. والتراجع المرتقب لمسار النمو سيفاقم بعض المشاكل الحادة في سوق العمل، مثل ارتفاع معدلات البطالة وانتشار العمالة الناقصة وانخفاض الدخل والتفاوتات الجنسانية في الدخل وفرص العمل. ومن المتوقع أن يزداد نمو الواردات إثر تباطؤ النمو في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وذلك في وقت يظل فيه نمو الواردات قويا بسبب المشاريع الكبيرة المتعلقة بالبنية التحتية.

١٩ - ويتوقع أن تشهد منطقة شرق آسيا نموا قويا مع استمرار ارتفاع صادراتها إلى البلدان المتقدمة النمو ومحافظة الطلب المحلي في معظم بلدانها على قوته. ويتوقع أن يتوسع النشاط الاقتصادي في المنطقة بنسبة ٦,٠ في المائة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أي بنفس وتيرة توسعه في عام ٢٠١٣، وهي نسبة تعكس انخفاضا طفيفا مقارنة بالتوقعات السابقة. وفي الصين، يتوقع أن يظل معدل النمو على وتيرته المعتدلة خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٥، أي أقل من النسبة البالغة ٧,٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. ويتسق مسار النمو المتدني هذا مع تركيز الحكومة على الارتقاء بجودة التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد. أما تايلند، فهي البلد الوحيد في المنطقة الذي تراجع توقعاته القصيرة الأجل تراجعاً حاداً منذ صدور تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤. ففي ظل تراجع الطلب المحلي تراجعاً مطرداً نتيجة استمرار الاضطرابات السياسية، يتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لتايلند بنحو نقطتين مئويتين في عام ٢٠١٤. ومن المرجح أن يقابل التباطؤ الذي ستشهده الصين وتايلند ارتفاع في معدلات نمو الاقتصادات الأكثر توجهاً نحو التصدير في المنطقة، التي تستفيد كثيراً من ازدياد قوة الطلب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي معظم اقتصادات شرق آسيا، يتوقع أن يرتفع استهلاك الأسر المعيشية والاستثمار الثابت

بوتيرة حثيثة في الفترة ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وذلك بفضل اعتدال التضخم عموماً واستقرار أسواق العمل واتباع السياسات النقدية التيسيرية. ويتوقع أن تحافظ الحكومات على سياساتها المالية الحالية المتسمة بالحذر. وفي ضوء تحسن الأوضاع العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والتسارع الطفيف في معدل التضخم المحلي، ربما تبدأ المصارف المركزية في تشديد سياساتها النقدية في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتوقعات.

٢٠ - ويتوقع أن يرتفع متوسط النمو الاقتصادي في جنوب آسيا تدريجياً خلال الفترة المشمولة بالتوقعات، بعد أن سجل أدنى مستوى له منذ عقدين في عام ٢٠١٣. ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ وبنسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٣,٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. ويتوقع أن تدعم هذا الانتعاش المعتدل زيادة في قوة الاستهلاك والاستثمار في سياق تحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي. فقد سجل العديد من اقتصادات المنطقة، بما فيها الهند، انخفاضاً في معدلات التضخم وموازن خارجية أقوى واستقراراً أكبر في أسعار عملاتها خلال الربعين الأخيرين، وهي ظروف يتوقع أن تعزز ثقة التجار والمستهلكين. ويتوقع أيضاً أن يتحسن الطلب الخارجي في الفترة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بفضل الزخم الذي ستشهده اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. غير أن قوة الانتعاش في جنوب آسيا، ستقيدها عوائق هيكلية، منها القيود المتعلقة بالطاقة والنقل، والعنف والاضطرابات السياسية، وانعدام الإصلاحات في مجال السياسات الاقتصادية. ويتوقع أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٤ وبنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، أي أكثر بقليل من نسبة ٤,٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. ويتوقع أن تشهد جمهورية إيران الإسلامية عودة النمو الإيجابي الطفيف في عام ٢٠١٤، إذ إن رفع الجزاءات جزئياً سيعود بالنفع على الصادرات غير النفطية. ويتوقع أيضاً أن يشهد النمو الاقتصادي ارتفاعاً طفيفاً في بنغلاديش وباكستان، بدعمه زيادة تدفقات التحويلات المالية وتحسن البيئة الاستثمارية ببطء. وتُعد سري لانكا أحد الاقتصادات الأسرع نمواً في المنطقة، ويتوقع أن يظل معدل نموها السنوي فوق ٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتوقعات. وقد أدى تباطؤ التضخم في الأرباع الأخيرة إلى تخفيف الضغوط الممارسة على البنوك المركزية لكي تمنع في تشديد الشروط النقدية. وفي الوقت نفسه، ورغم التحسن الطفيف في الموازنات المالية، فإن حالات العجز لا تزال كبيرة ويتطلب تحسينها بشكل مستدام إدخال تغييرات سياسية هامة من ناحيتي الإيرادات والنفقات.

٢١ - أما في غربي آسيا، فلا يزال استمرار القلاقل الداخلية وانخفاض صادرات النفط يشكلان الآفاق الاقتصادية. وما زال النشاط الاقتصادي ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع الاتجاهات المسجلة قبل الأزمة، إذ يتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ مقابل نسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، قبل أن تتسارع وتيرته مجددا ليصل إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وتسير الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مسار نمو مستقر رغم ضعف أسعار النفط وصادراته. وخلال الفترة المشمولة بالتوقعات، سيستمر دعم النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية التوسعية. وفي العراق والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن، أدى استمرار عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والحوادث الأمنية والتوترات الجيوسياسية إلى عرقلة اقتصادات تلك البلدان. فقد أدت الحرب في الجمهورية العربية السورية إلى خسائر بشرية فادحة وإلى تدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية الحيوية. وفر عدد هائل من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، مما يشكل تحديا خطيرا في مجالي السياسة العامة والميزانية المالية. وفي تركيا، أدت الزيادة الهائلة في تدفقات رأس المال إلى الخارج وانخفاض قيمة سعر الصرف إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الرسمية في بداية عام ٢٠١٤. وهكذا، يتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن تسارعت لتصل إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، قبل أن تقفز مرة أخرى في عام ٢٠١٥ بفضل ارتفاع الصادرات. ويتوقع أن يظل الاقتصاد الإسرائيلي مستقرا نسبيا وأن يشهد تحسنا معتدلا طوال الفترة المشمولة بالتوقعات، وذلك مع تسارع وتيرة النمو بفضل قوة إنفاق المستهلكين والطلب الخارجي. وسيظل معدل التضخم في المنطقة مستقرا نسبيا. وثمة استثناء واحد ألا وهو الجمهورية العربية السورية التي يتوقع أن يظل التضخم فيها مرتفعا للغاية. ومن شأن التوترات الجيوسياسية أن تؤثر بشكل أكبر في الآفاق الاقتصادية للمنطقة.

٢٢ - ويتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوتيرة بطيئة في عام ٢٠١٤، في ظل تزايد الصعوبات في بعض من أكبر الاقتصادات. ويتوقع أن تشهد المنطقة نموا معتدلا بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، وإن كان متفاوتا بحسب كل منطقة دون إقليمية. ولا ينفك النمو الاقتصادي في المكسيك وأمريكا الوسطى يتعزز، مستفيدا من تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، إذ يتوقع أن يتسارع معدل النمو الذي سيشهده المكسيك ليصل إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ مقارنة بالنسبة البالغة ١,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. وعلى النقيض من ذلك، يشهد النمو في أمريكا الجنوبية تباطؤا ملحوظا ليتراجع من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٤. وتشهد الأرجنتين تباطؤا ملحوظا، في ظل انخفاض الثقة لدى الأوساط

التجارية واستمرار ضغوط التضخم، بينما يرجح أن تدخل جمهورية فنزويلا البوليفارية في حالة كساد. ويواصل اقتصاد البرازيل توسعه بمعدل معتدل جدا نسبته ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، في ظل ضعف توقعات ارتفاع الطلب على الاستثمار وازدياد الضغوط المطالبة بتصحيح أوضاع المالية العامة. وتواصل بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى مثل جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا وبيرو السير على مسار نمو أكثر صلابة. ويتوقع أن يتسارع النمو في منطقة البحر الكاريبي ليلبلغ ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من استمرار بطء وتيرة النمو، فإن معدل البطالة يتوقع أن يظل منخفضا نسبيا. ولا تزال توقعات التضخم مستقرة ومنخفضة إلى حد ما، مع وجود استثنائين ملحوظين هما الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية. أما فيما يخص ضبط دورة الأعمال التجارية المحلية وإجراءات التيسير الكمي التي يطبقها المصرف الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، فإن الموقف النقدي لا يزال متباينا. فقد اختار بعض البلدان ذات معدلات التضخم المنخفضة نسبيا، مثل شيلي والمكسيك وبيرو، تخفيض أسعار الفائدة، بينما عمدت البرازيل وبلدان أخرى إلى تشديد سياساتها النقدية. وفي الوقت نفسه، تتجه السياسة المالية نحو زيادة الدعم. ولكن الأهم من ذلك أنه لا بد من إجراء إصلاحات في المنطقة تعزيزا للاستثمار ونمو الإنتاجية.

٢٣ - أما البلدان الأقل نموا، فستشهد نموا قويا تتسارع وتيرته في الفترة ٢٠١٤ و ٢٠١٥، مستفيدة من الظروف المواتية لارتفاع الطلب الخارجي. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع أن يرتفع النمو في تلك البلدان بنسبة ٥,٦ في المائة، مما يمثل زيادة إضافية مقارنة بالمعدلين البالغين ٤,٨ في المائة و ٥,٣ في المائة المسجلين في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ويتوقع أن يرتفع النمو في أكثر من نصف تلك البلدان بنسبة ٥ في المائة على الأقل في عام ٢٠١٤، وما برح العديد منها يسجل معدلات نمو أساسية قوية منذ عام ٢٠١٢ (٧,٠ في المائة أو أكثر في المتوسط)، بما في ذلك سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وإثيوبيا، وموزامبيق، وزامبيا. ولا ينفك التضخم الإجمالي يتراجع منذ عام ٢٠١٢، ويتوقع أن يسجل أدنى مستوى له في عام ٢٠١٥ بنسبة ٧,٥ في المائة بفضل الانخفاض العام في أسعار الغذاء والطاقة. إلا أن توقعات التضخم تختلف باختلاف البلدان. وستسجل إريتريا وملاوي والسودان معدلات تضخم تفوق نسبتها ١٠ في المائة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بسبب مجموعة من العوامل منها نقص الغذاء، والارتفاع الهائل في الإنفاق المالي، وانخفاض قيمة العملات المحلية، وانعدام الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية، فإن التوقعات الإنمائية للبلدان الأقل نموا لا تزال تخضع لقيود شديدة بسبب عوامل هيكلية عدة، مثل النزاعات السياسية المتكررة، وتأثرها الشديد بسوء الأحوال الجوية وتقلب أسعار السلع الأساسية، وافتقار إنتاجها إلى التنوع، وهشاشة مؤسساتها. فعلى سبيل المثال، سيظل الوضع السياسي

في جمهورية أفريقيا الوسطى يضعف التنمية الاقتصادية. وفي غينيا الاستوائية، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، سيؤدي تراجع إنتاج النفط إلى انكماش الاقتصاد في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛ مما سيؤدي إلى تقويض التوقعات بحدوث أي انخفاض يذكر في مستويات الفقر العالية التي ما زالت مستمرة رغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في البلد. أما في اليمن، ورغم ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ الذي يعزى أساساً إلى ارتفاع المعونة الخارجية، فإن الناتج النفطي والزراعي كان منخفضاً بسبب العنف الداخلي وضعف الهياكل الأساسية. وي طرح التصدي لهذه القضايا الهيكلية تحدياً هائلاً أمام البلدان الأقل نمواً. ومما يفاقم هذه التحديات الاتجاه النزولي المسجل مؤخراً في المساعدة الإنمائية الرسمية، نظراً للأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه المساعدة في الميزانيات المالية للعديد من البلدان الأقل نمواً. وفي هذا السياق، لا بد للبلدان الأقل نمواً من تحسين قدراتها المؤسسية، ويعد هذا شرطاً مسبقاً لتنفيذ السياسات التي تدعمها المعونة الدولية تنفيذاً فعالاً وتوفير السلع والخدمات العامة.

المخاطر والشكوك

تعديل سياسات التسهيل النقدي في البلدان المتقدمة الرئيسية

٢٤ - لا تزال التعديلات التي ستجريها البلدان الرئيسية المتقدمة النمو على سياساتها النقدية في المستقبل، ولا سيما على سياسة التيسير الكمي، أحد عوامل الخطر الرئيسية التي تهدد النمو العالمي والاستقرار المالي. فقد كان لسياسة التيسير الكمي، منذ استحداثها عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية، تداعيات على الاقتصاد العالمي بأشكال عدة. ففي السنوات السابقة مثلاً، ساعد انخفاض أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو في توجيه تدفقات رأس المال إلى الأسواق ذات العائد الأكبر، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة، مصحوباً بضغط تصاعدي على أسعار الصرف وضغط على قدرة الصادرات على المنافسة. وفي الآونة الأخيرة، أدى احتمال توقف الولايات المتحدة عن اتباع سياسة التيسير الكمي وارتفاع أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال من تلك الأسواق وإلى انخفاض حاد في أسعار صرف عملات البلدان النامية، على نحو ما حدث في منتصف عام ٢٠١٣ وفي مطلع عام ٢٠١٤^(٤).

(٤) انظر أيضاً تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.14.II.C.2)، الإطار أولاً-٣.

٢٥ - ويتوقع أن تشرع الولايات المتحدة في الخروج تدريجياً من سياسة التيسير الكمي في أواخر ٢٠١٤ وأن ترتفع أسعار الفائدة في منتصف عام ٢٠١٥، وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل ارتفاعاً حاداً في جميع أنحاء العالم، وبيع الأسهم في أسواق الأسهم العالمية، وخروج رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة، وزيادة تكاليف التمويل الخارجي التي تتكبدها البلدان النامية، واستمرار تراجع أسعار صرف عملات البلدان الناشئة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعديلات أصعب وأن يخرج النمو العالمي المعتدل عن مساره.

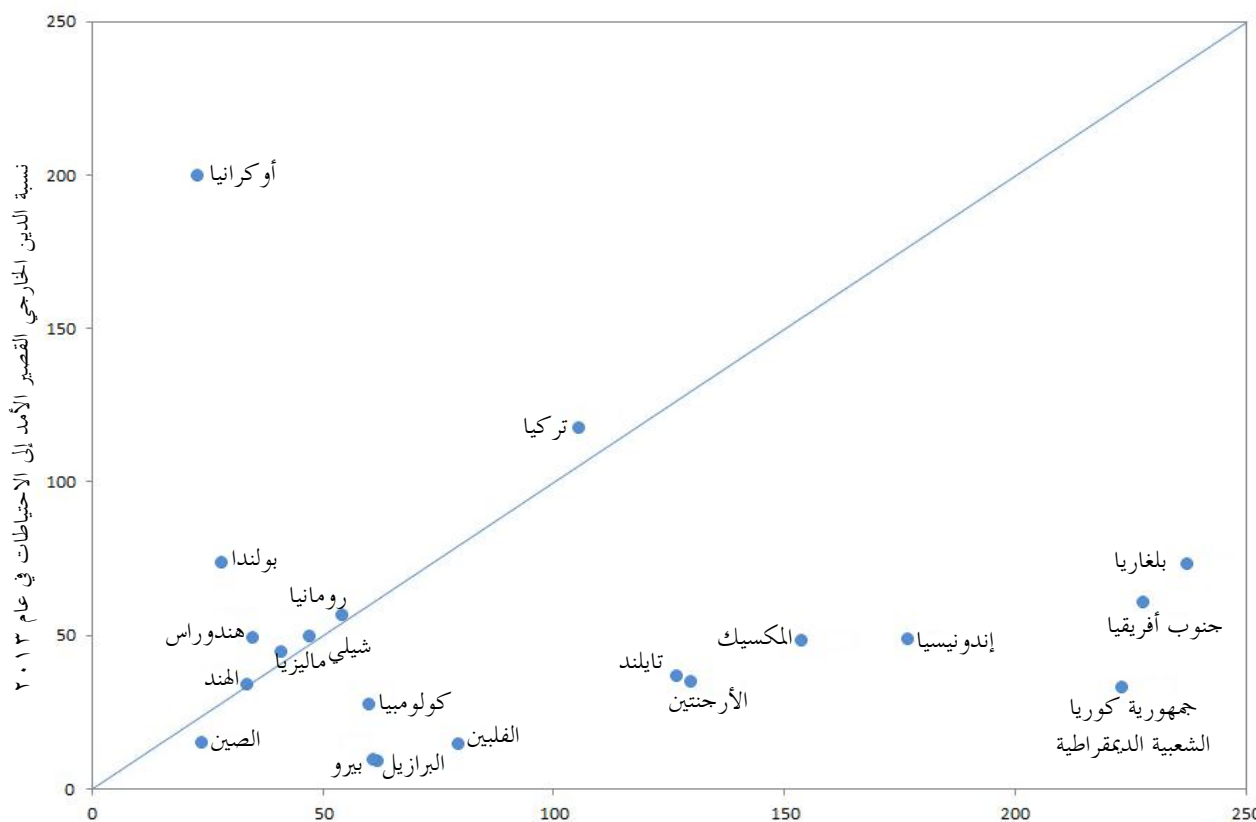
مواطن الضعف في اقتصادات الأسواق الناشئة

٢٦ - أثارت حالات الاضطراب التي شهدتها مؤخرًا أسواق المال في الأسواق الناشئة مخاوف من أن هذه الاقتصادات ربما تتضرر أكثر من غيرها من أي دورة تشديد نقدي مقبلة في الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو. فما شهدته البلدان الناشئة من خروج مفاجئ لكميات هائلة من رؤوس الأموال من أسواقها في منتصف عام ٢٠١٣ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مما تسبب في هبوط أسعار الأصول والعملات، أعاد ذكريات أزمات الأسواق الناشئة في تسعينات القرن الماضي، وأبرزها الأزمة الاقتصادية التي شهدتها المكسيك في عام ١٩٩٤ والأزمة المالية الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. غير أن اقتصادات الأسواق الناشئة ككل، على النحو المبين في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤، تبدو في حال أفضل بكثير هذه المرة لمواجهة ظروف شح السيولة وتدفقات رؤوس الأموال. وكان أحد مواطن الضعف الرئيسية في تسعينات القرن الماضي اقتران الإفراط في تقييم أسعار الصرف الثابتة باتساع نطاق الاقتراض بالعملة الأجنبية. أما اليوم، وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الاقتصادات الناشئة تعتمد نظماً أكثر مرونة (وإن كانت تخضع لضوابط) إزاء عملاتها، كما أن الاقتراض بالعملة الأجنبية محدود عموماً. وقد ساعد اعتماد أنظمة الصرف الأكثر مرونة عملية إعادة التوازن اللازمة. وأحد الأمثلة على ذلك الهند، حيث أدى تراجع سعر صرف الروبية في عام ٢٠١٣ دوراً هاماً في الحد من عجز الحساب الجاري. والأهم من ذلك، أن نسبة الديون الخارجية القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات الدولية أقل بكثير اليوم مما كانت عليه في منتصف التسعينات، ولا سيما في بلدان شرق آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية (انظر الشكل ١). وبالإضافة إلى ذلك، فقد تحسنت إدارة سياسات الاقتصاد الكلي على مدى السنوات العشرين الماضية، من خلال تعزيز الإشراف على القطاع المالي وتنظيمه، وتحسين الرقابة الحصيفة على الاقتصاد الكلي، واتباع سياسات نقدية ومالية أكثر حذراً. ونتيجة لذلك، يبدو أن وقوع أزمة حادة واسعة النطاق

في الأسواق الناشئة بسبب انعكاس مفاجئ لتدفقات رأس المال أمر غير محتمل في الوقت الحاضر. ويتجلى هذا أيضا من خلال عائدات السندات المنخفضة نسبيا الملحوظة حاليا في معظم الأسواق الناشئة (انظر الشكل ٢).

الشكل ١

نسبة الدين الخارجي القصير الأمد إلى مجموع الاحتياطيات في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ١٩٩٦ (بالنسبة المئوية)^(١)



نسبة الدين الخارجي القصير الأمد إلى مجموع الاحتياطيات في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ١٩٩٦

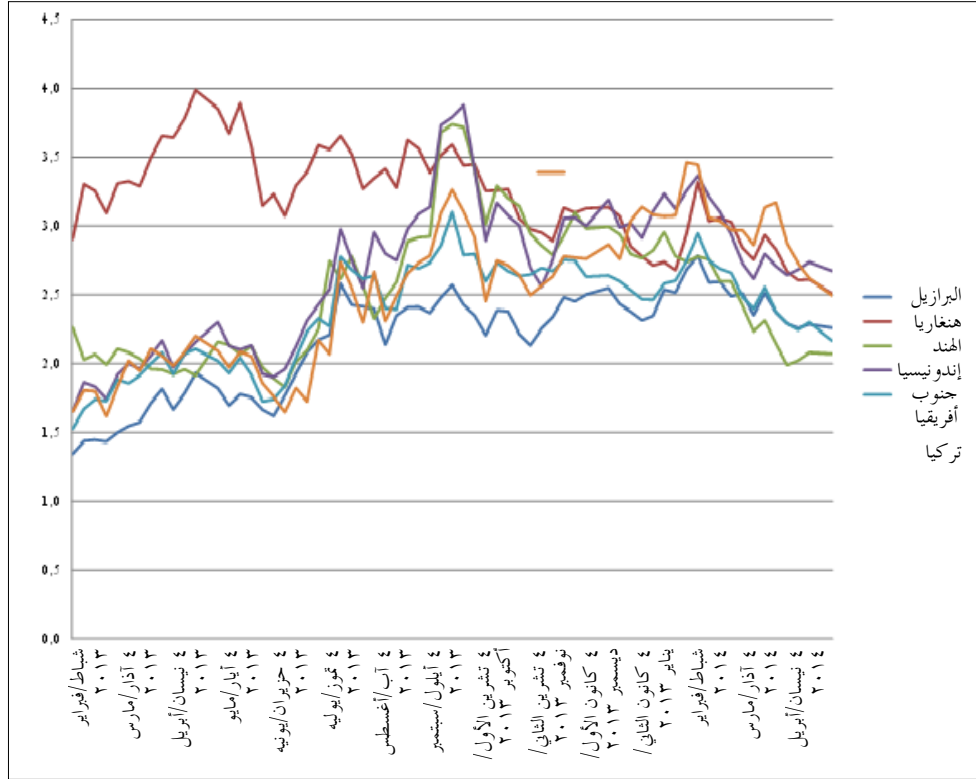
المصادر: البيانات المتعلقة بالديون الخارجية القصيرة الأجل مستمدة من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة بيانات الدين الخارجي الفصلية التي أعدت على نحو مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ وبيانات الديون المتعلقة بشيلي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمدة من المصارف المركزية الوطنية. واحتياطيات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب)، مأخوذة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: بالنسبة لجنوب أفريقيا يتعلق الرقم المذكور أولا بعام ١٩٩٧؛ وبالنسبة للأرجنتين يتعلق الرقم المذكور لاحقا بعام ٢٠١٢.

(أ) يشار إليها برمز مشكل من ثلاثة أحرف مخصص من قبل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

الشكل ٢

فروق العائد على السندات متروعة القسيمة في اقتصادات مختارة وفقاً لمؤشر سندات الأسواق الناشئة (على أساس أسبوعي محسوبة بالنقاط المتوية) كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - نيسان/أبريل ٢٠١٤^(١)



(أ) يقيس مؤشر سندات JP Morgan للأسواق الناشئة على الصعيد العالمي العائدات الإجمالية لصكوك الديون السيادية المقومة بدولارات الولايات المتحدة. ويحسب فرق العائد على السندات السيادية خلال المدة الكاملة لمنحى الخزنة الخاص بالتدفقات النقدية للسندات المتروعة القسيمة باستخدام معدلات صفيرية لقيمة السندات. ويدرج فرق العائد في صورة نقاط أساس. وتشير القيم الأعلى إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد.

٢٧ - ومع ذلك، هناك مواطن قصور وأوجه ضعف محتملة على صعيد فرادى البلدان. وعلى الصعيد الخارجي، زادت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات الناشئة منذ الأزمة المالية العالمية، لكنها ما زالت في مستويات تتراوح بين المنخفض والمتوسط باستثناء بعض بلدان أوروبا الشرقية (هنغاريا على سبيل المثال). على أن العجز في الحساب الجاري (بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، ما زال كبيراً في عدد من البلدان، مثل تركيا وأوكرانيا وجنوب أفريقيا. وتبدو هذه البلدان في حالة من الضعف

الشديد أمام المزيد من التقلبات في تدفق رؤوس الأموال، لا سيما عندما ترتفع مستويات الديون الخارجية القصيرة الأجل أيضا. ويمكن أن يؤدي المزيد من تشديد السياسات النقدية والزيادات الكبيرة في تكاليف التمويل في بعض الاقتصادات الناشئة استجابة للضغوط المالية الخارجية إلى وضع المزيد من العراقيل في سبيل النمو. ويمكن أن يؤدي اقتران تباطؤ النمو بالارتفاع الحاد في أسعار الفائدة إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية في العديد من الاقتصادات الناشئة نظرا لأن حجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص قد ازداد بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، فإن عدم الاستقرار السياسي وضعف مصداقية السياسات الاقتصادية هما من المخاطر الإضافية التي تواجه عدة اقتصادات ناشئة.

أوجه الضعف المتبقية في منطقة اليورو

٢٨ - في منطقة اليورو، هدأت حدة المخاطر العامة بشكل كبير منذ أن أعلن المصرف المركزي الأوروبي إنشاء مرفق المعاملات النقدية المباشرة في آب/أغسطس ٢٠١٢. وبالرغم من عدم استخدام المرفق مطلقا، فقد أدى مجرد وجوده إلى كسر دائرة التأثيرات المرتدة السلبية الممتدة بين المصارف المتعثرة والأوضاع المالية الهشة للحكومات. وتقلصت كثيرا فروق العائد على سندات الدين السيادي منذ الإعلان عن المرفق وتبدد الشعور بالأزمة بالرغم من وقوع أحداث اقتصادية عارضة وأخرى سياسية كان يمكن أن يؤدي وقوعها في الماضي إلى تجديد الأزمة.

٢٩ - ومع ذلك، ثمة أوجه ضعف كبيرة ما زالت قائمة. وما زال القطاع المصرفي خاضعا لضغوط. فما زالت شروط الإقراض غير متجانسة في جميع أنحاء المنطقة في ظل استمرار التراجع في إجمالي الائتمان المتاح للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف المركزي الأوروبي، والهيئة الأوروبية للمصارف حاليا باستعراض رئيسي لنوعية الأصول وإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لعينة كبيرة من المصارف في المنطقة. ومن المتوقع أن تحدد هذه الاختبارات مدى الحاجة إلى إجراء إعادة رسملة موسعة لبعض المصارف مع طرح تساؤل بشأن الجهة التي ستتكد تكاليف ذلك. فإذا طلب من الحكومات تمويل جزء كبير من عملية إعادة الرسملة تلك فرمما تعاود دائرة التأثيرات المرتدة السلبية الظهور من جديد.

٣٠ - ومع الارتفاع الشديد في معدلات البطالة في بعض البلدان، ما زال التضخم منخفضا على نحو يندرج بالخطر. ففي منطقة اليورو، كان معدل التضخم أدنى من ١ في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو ما يثير مخاوف حدوث انكماش على غرار ما حدث في

اليابان، إذا ما اقترن باستمرار ضعف النمو في الناتج. وناهيك عن الصعوبات البالغة في الخروج من حالة الانكماش، فسيؤدي حدوثه أيضا إلى زيادة أعباء الديون الحكومية الفعلية وربما أدى إلى إعادة إشعال فتيل أزمة الديون مع تزايد صعوبة تحقيق أهداف المالية العامة.

تقلبات ومخاطر أخرى

٣١ - ثمة تقلبات ومخاطر أخرى تحيط باقتصادات العالم. فما زالت المالية العامة في الكثير من البلدان المتقدمة النمو لم تلج مسارا ثابتا على المدى الأطول. فعلى سبيل المثال، في اليابان، التي بلغت ديونها ٢٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أنفق نصف الإيرادات المحصلة من إصدار ديون جديدة في خدمة الدين في السنوات الأخيرة. ولا تكفي زيادة معدل الضريبة على المبيعات في عام ٢٠١٤ لتحقيق التوازن في الميزانية الأساسية. ويتمثل أحد المخاطر المحتملة في أن تطلب الأسواق المالية عائدا أعلى. وسوف يصبح هذا الخطر أكثر حدة إذا تحول الحساب الجاري إلى عجز لفترة دون انقطاع.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الجغرافية السياسية في أنحاء كثيرة من العالم، وقساوة أحوال الطقس، والكوارث البيئية كلها تتسبب في مخاطر بالنسبة للاقتصاد العالمي.

تحديات السياسات العامة

وضع سياسة المالية العامة

٣٣ - انخفض حجم متوسط عجز الميزانية في البلدان المتقدمة النمو إلى ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، من ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، ولكن استمر الدين العام في الارتفاع. وتشير توقعات إلى احتمال استمرار التقشف المالي في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو في عام ٢٠١٤، لكن بوتيرة أبطأ. وفي الولايات المتحدة، في أعقاب التقشف المالي في السنوات الماضية، من المتوقع أن يتسم الثقل الضريبي الذي أثر على النمو بطابع أقل انكماشاً في عام ٢٠١٤. وفي الاتحاد الأوروبي، تفاوتت سرعة تصحيح أوضاع المالية العامة في مختلف البلدان، بالرغم من أن أكثر البلدان مديونية نفذت بالفعل برامج تقشف صارمة. وفي اليابان، حيث اعتمدت حزمة كبيرة من الحوافز المالية في أوائل عام ٢٠١٣، ارتفع العجز في الميزانية إلى ما يقارب ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبدأ العمل بحزمة تكميلية في نهاية عام ٢٠١٣ للتخفيف من أثر ارتفاع معدل ضريبة المبيعات.

٣٤ - وفي العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي يتميز وضعها المالي من حيث العجز في الميزانية والدين العام بأنه أفضل عموماً من الوضع المالي في الاقتصادات المتقدمة النمو، زاد العجز في الميزانية زيادة كبيرة في عام ٢٠١٣، ولا سيما في عدد من البلدان المنخفضة الدخل. وتشمل أسباب ذلك زيادة الإنفاق العام، أو تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية. وبالرغم من الانخفاض النسبي في مستويات الدين العام في البلدان النامية بصفة عامة، فقد يؤدي التقلب المتزايد في شروط الوصول إلى الأسواق المالية، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى إيجاد تحديات في سبيل إعادة تمويل الديون. وفي الوقت نفسه، يواجه العديد من الاقتصادات النامية الفقر، وزيادة عدم المساواة، مما يتطلب مزيجاً من الحصة المالية ووضع إطار مستدام من الضمان الاجتماعي للحد من الفقر وعدم المساواة.

وضع السياسات النقدية

٣٥ - ما زالت السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية تيسيرية، تبلغ أسعار الفائدة الرسمية فيها معدل الصفر أو ما يقارب الصفر وتأخذ بنهج التيسير الكمي. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد المصارف المركزية في هذه البلدان التوجيه الاستشاري كأداة هامة للحد من احتمال وقوع مفاجآت وإدارة توقعات السوق. ومن بين هذه التحديات صياغة التغييرات وتوقيتها في التوجيه الاستشاري. وعلى سبيل المثال. في أوائل عام ٢٠١٤، قام مصرف الاحتياطي الفيدرالي بتغيير صياغة التوجيه الاستشاري، مدفوعاً في ذلك بشكل خاص بانخفاض معدل البطالة بوتيرة أسرع من المتوقع، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل. وفيما يتعلق بالتباينات بين البلدان فبينما يسعى مصرف الاحتياطي الفيدرالي جاهداً إلى رسم طريق الخروج من موقفه السياساتي الحالي، ألح المصرف المركزي الأوروبي إلى إمكانية اتباع نهج يغلب عليه الطابع التيسيري، من خلال اتباع تدابير جديدة من تدابير التيسير النوعي أو عن طريق إجراء تخفيض آخر في المعدلات الرسمية من شأنه أن يؤدي إلى الأخذ بسعر إيداع سلبي.

٣٦ - وتتفاوت السياسات النقدية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث تنتهج بعض البلدان نهجاً نقدياً متشدداً في حين يتجه البعض الآخر إلى تخفيف القيود النقدية. وتشمل العوامل المحددة ذات الصلة انتقال التأثير الناجم عن تشديد السياسات في البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في شكل انعكاسات في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال وانخفاض أسعار الصرف؛ واستمرار معدلات التضخم، التي ما زالت مرتفعة في العديد من البلدان النامية؛ ومستويات البطالة؛ والنمو الاقتصادي العام. وفي هذا السياق، تعين على

صانعي السياسات في العديد من الأسواق الناشئة بالفعل أن يواجهوا معضلة تباطؤ النمو، وهو ما سيستوجب انخفاض أسعار الفائدة الرسمية، والحاجة إلى التكيف مع الظروف الخارجية من خلال رفع أسعار الفائدة.

تحديات السياسة العامة في إدارة عملية إنهاء التيسير الكمي

٣٧ - يمثل سحب وإنهاء تدابير التيسير الكمي أحد التحديات الرئيسية في السياسة العامة فيما يتعلق بالتصميم والتوقيت الدقيقين لفرادى الإجراءات. وعلى الصعيد التنفيذي، يحتاج مقرر السياسات إلى تحديد حجم تخفيض عمليات شراء الأصول؛ والجدول الزمني لإتمام ذلك التخفيض واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم خفض موجودات الأصول التي بحوزتهم والوتيرة التي سيتم بها ذلك؛ وربط هذا بمسار أسعار الفائدة الرسمية مستقبلاً. ويتعين إعادة تقييم هذه القرارات الخاصة بالسياسة العامة بشكل مستمر وتناولها على خلفية ما يستجد من توقعات متعلقة ببيانات الاقتصاد الكلي وحالة الاقتصاد الحقيقي.

٣٨ - وللحد من المخاطر التي يتعرض لها النمو العالمي والاستقرار المالي، يتعين على واضعي السياسات اتباع استراتيجية اتصال واضحة توفر توجيهات موجزة وتدير توقعات السوق على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تأخذ السياسات في الاعتبار بشكل صريح المخاطر التي ينطوي عليها سحب التدابير قبل الأوان في شكل ضعف ملحوظ في التعافي الاقتصادي وأن تضع في الحسبان كذلك إمكانية أن يؤدي تأخير عملية إنهاء هذه التدابير إلى الدفع بأسعار الأصول إلى مستويات لا يمكن تحملها. وفي حالة حدوث رد فعل مبالغ فيه في الأسواق وانتشار العدوى عبر النظام الاقتصادي يتعين وضع خطط للطوارئ بتنسيق واسع النطاق على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز الإشراف والتنظيم والمراقبة في الحد من المخاطر وأوجه الضعف من خلال معالجة ما يستجد من مشاكل في مرحلة مبكرة. وفي البلدان النامية، يكمن التحدي في التعامل مع إمكانية تعرضها لآثار إنهاء البلدان المتقدمة النمو لتدابير التيسير الكمي. وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان المتأثرة بشدة بتقلبات أسواق رأس المال الدولية وتواجه اختلالات خارجية كبيرة ممولة من التدفقات الرأسمالية الخارجية قصيرة الأجل.

تحديات السياسة العامة في مجال تعزيز العملة

٣٩ - مع تواصل زيادة عدد فرص العمل المفقودة بالمقارنة مع اتجاه العملة قبل الأزمة، واستمرار العضلة الكبرى المتمثلة في البطالة الهيكلية، سيحتاج واضعو السياسات إلى تنفيذ سياسات أكثر دعماً في مجال الاقتصاد الكلي وسياسات نشطة فيما يتعلق بسوق العمل. وقد

كانت سياسات الاقتصاد الكلي غير منسقة حتى الآن وكان أثرها على إيجاد فرص العمل محدودا. وبينما ساعدت السياسات النقدية التوسعية في الاقتصادات المتقدمة النمو على تجنب حدوث انخفاض أكبر في مجال العمالة، فلم تؤد إلى حفز العمالة بالقدر الكافي. وعلاوة على ذلك، أدى ضعف الطلب الكلي، بالإضافة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو، وفي بعض الاقتصادات الناشئة في الآونة الأخيرة، إلى بطء الانتعاش الاقتصادي وازدياد الريبة بشأن التوقعات الاقتصادية. وهذا بدوره قد حد من رغبة القطاع الخاص في الاستثمار. وبالتالي، على نحو ما أكدته وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية في الاجتماع الأخير لمجموعة العشرين سيكون من الضروري أن تكون الاستراتيجيات المالية أكثر دعما لنمو الناتج وإيجاد فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، على الجانب النقدي، يعتبر توفير إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان أمرا أساسيا، نظرا لأنها تضطلع بدور هام في إيجاد فرص العمل. وفي نهاية المطاف، ثمة حاجة إلى تنسيق السياسات النقدية والمالية على نحو ملائم لتعزيز إيجاد فرص العمل.

٤٠ - وفي مجال سياسات سوق العمل الفعلية، سيكون من الضروري أن يقوم صانعو السياسات بتقليل الخسائر الفردية الناجمة عن إعادة توزيع العمل بين القطاعات، وتيسير إعادة توظيف الذين عانوا من فترات طويلة من الخمول. وبادئ ذي بدء، سيتعين على الحكومات تحقيق التوازن الصحيح بين مبادرات تحقيق المرونة في سوق العمل التي أطلقت في الآونة الأخيرة، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى إيجاد أسواق عمل أكثر دينامية، ومخططات استحقاقات البطالة الرامية إلى التقليل من الخسائر الفردية للأشخاص الذين يتعرضون بقدر أكبر لمخاطر البطالة الطويلة الأجل والفقر. وثانيا، ينبغي أن تقترن تعويضات البطالة بسياسات نشطة في مجال سوق العمل. وتؤدي البطالة الطويلة الأمد، التي ظلت ترتفع باطراد، إلى انخفاض قيمة رأس المال البشري، وإلى آثار صحية سلبية وزيادة احتمالات تفاقم البطالة الهيكلية. وثمة دروس محددة مستفادة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي حققت معدلات بطالة منخفضة أثناء الأزمة تشير إلى أن استراتيجيات تنشيط عمالة الأفراد عاطلين ينبغي أن تشمل المساعدة في البحث عن عمل وتوفير برامج التدريب، إلى جانب الإصلاحات المؤسسية من أجل تحسين التنسيق بين برامج الحماية من البطالة وخدمات التوظيف. ومع ذلك، يظل التحدي الرئيسي المتمثل في أن العديد من الحكومات لديها موارد محدودة لضمان توفير القدر الكافي من مثل تلك الخدمات في مجال العمالة. وفي العديد من البلدان النامية، ثمة حاجة إلى زيادة التنويع واستحداث قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى من خلال اتباع سياسات أكثر استباقية في مجالي الصناعة والابتكار للحد من البطالة والعمالة الناقصة وزيادة العمالة الرسمية.

التنمية في سياسات التجارة الدولية

٤١ - يجري تكثيف الجهود في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر بالي الوزاري الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وإعادة تركيز الجهود الجديدة الرامية إلى استكمال جولة الدوحة. ومن المتوقع أن يتضح مدى التقدم المحرز في وقت لاحق من عام ٢٠١٤.

٤٢ - وفيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية، لم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما يتصل باتفاقيين تجاريين إقليميين رئيسيين هما معاهدة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي واتفاق شراكة المحيط الهادئ. وكان من بين النقاط المثيرة للجدل إدراج اتفاقات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في المعاهدة. وبينما يرى البعض أن تسوية المنازعات على هذا النحو ضروري لكفالة عدم خضوع الشركات العاملة في البلدان الأجنبية لأنظمة تمييزية، يرى آخرون أن هذا سيعطي الشركات نفوذا لا مسوغ له يحد من قدرة الحكومات على تنظيم الأنشطة الاقتصادية التي تتم داخل حدودها. غير أن ثمة تقدما قد أحرز فيما يتعلق باتفاقات التجارة الثنائية. فقد وقعت اليابان وأستراليا اتفاقا للتجارة الحرة يتيح قدرا أكبر من واردات الأغذية إلى اليابان، ويحد من الرسوم الجمركية المفروضة على السيارات وقطع غيارها والإلكترونيات، من بين غيرها من السلع التي تستوردها أستراليا. وقامت بنما والمكسيك أيضا بتوقيع اتفاق للتجارة الحرة، والذي يعد شرطا مسبقا لانضمام بنما إلى التحالف الذي يتألف من المكسيك وشيلي وبيرو وكولومبيا.

تنسيق السياسات الدولية

٤٣ - أصبحت الحاجة إلى مزيد من الفعالية في تنسيق السياسات الدولية ضرورة حتمية في ظل الانتعاش الهش في الاقتصاد العالمي والعديد من مخاطر هبوط معدلات النمو من قبيل تدفقات رأس المال الخارجية المزعزعة للاستقرار وتقلب أسعار الصرف في الأسواق الناشئة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تظل الأولوية الرئيسية لتنشيط الطلب العالمي ونمو الناتج من أجل تعزيز تنسيق السياسات على الصعيد العالمي.

٤٤ - التزم وزراء مالية مجموعة العشرين، خلال اجتماع عقد في أوائل عام ٢٠١٤، بزيادة قدرة المجموعة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن ٢ في المائة أو بمبلغ ٢ تريليون من دولارات الولايات المتحدة في خمس سنوات للحد من فجوات الناتج لدى بلدان المجموعة. واتفقوا على وضع استراتيجية للنمو الشامل - هي خطة عمل بريسين قبل عقد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في وقت لاحق في عام ٢٠١٤.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، يتعين بذل جهود فيما يتعلق بالتعاون الضريبي الدولي. وينبغي أن تفرض الضريبة على الأرباح في مكان كسبها وينبغي لجميع البلدان أن توقع على الاتفاقية المتعددة الأطراف المعنية بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، لتعزيز مستوى التقيد باللوائح الضريبية المحلية. ويلزم إحراز مزيد من التقدم في مكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود، وتجنب الضرائب.

٤٦ - وفي مجال التنظيم المالي الدولي، تم إحراز بعض التقدم في الأشهر الأخيرة، وأصبحت المصارف الكبيرة في طريقها إلى الوفاء بمتطلبات رأس المال بموجب اتفاقية بازل الثالثة الجديدة قبل ما يقارب خمس سنوات من الموعد النهائي المحدد. واتفق مجلس تحقيق الاستقرار المالي على معدل مساندة مالية موحد عالمياً، سيتعين على المؤسسات المالية الإفصاح عنه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي جهوده الرامية إلى إنهاء ما يسمى بمشكلة المصارف تعتبر "أهم من أن تترك عرضة للاختيار"، حدد المجلس المصارف ذات الأهمية بالنسبة للنظام المالي، وهو بصدد وضع معيار عالمي للحد الأدنى من القدرة على استيعاب الخسائر الذي يجب أن يتوفر لدى هذه المصارف دائماً للتخفيف من مخاطر التخلف عن السداد. وينبغي تنفيذ هذه الإصلاحات المالية على وجه السرعة وبشكل متسق. وثمة حاجة لتعزيز التعاون التنظيمي الدولي باستمرار.

٤٧ - وينبغي أيضاً إيلاء الأولوية لتنفيذ حصة المساهمة في صندوق النقد الدولي والإصلاحات الإدارية المتفق عليها في عام ٢٠١٠.

٤٨ - وفيما يتعلق بسياسات التعاون الإنمائي الدولي، انتعشت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٣ بنسبة ٦,٠ في المائة بعد الانخفاض في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، حيث وصلت إلى مستوى قياسي، ولكنها لا تزال أقل بكثير من المستوى الذي تستهدفه الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وينبغي للشركاء الإنمائيين ضمان توافر ما يكفي من الموارد الخارجية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بغية تعزيز قدراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.